

النائب جمال نصار في حوار مع "البرلمان":

عباس يتحمل مسؤولية التهرب من الانتخابات كاستحقاق

دستوري ووطني .. والمصالحة لن تتم إلا بعد نيل الموظفين حقوقهم 4-5

بموجب دعوة رسمية وجهها لهم

وفد التشريعي يلتقي النائب الأول لرئيس البرلمان التركي
ويناقش الأوضاع السياسية وسبل التعاون المشترك



وعلى هامش الزيارة التقى الوفد مع لجنة التعاون التركي الفلسطيني في البرلمان التركي، والتي أكد رئيسها أنها تقوم على مسيرة عريقة من التعاون المشترك بين الشعبين على مدار عقود من الزمان، وبرعاية تامة من رئاسة البرلمان التركي. ولفتت لجنة التعاون إلى أن تشكيل حكومة الوفاق كانت خطوة في الاتجاه الصحيح وهي بحاجة لخطوات إضافية لتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني، وطلي صفحة الانقسام دون رجعة. فيما ناقش النواب سبل التعاون المشترك بين البرلمانين لخدمة القضايا الهامة والمشاركة، حيث تم الاتفاق على استمرارية التواصل وتبادل الآراء ووجهات النظر بين البرلمانين الأتراك ونظرائهم في المجلس التشريعي الفلسطيني.

الأخيرة على القطاع. ولفت بحر لأن القدس تتعرض لأفظع الهجمات في تاريخها، وأن الاحتلال ماضي في مشروعه الرامي لتقسيم المسجد الأقصى مكانيا وزمانيا، الأمر الذي يرفضه شعبنا وكل القوى الحية في المجتمعات العربية والإسلامية، مؤكداً على أن مخططات الاحتلال في التهويد ستواجه بكل صلابة. بدوره أكد النائب الأول لرئيس البرلمان التركي صادق ياقوت، على سياسة بلاده حكومة وشعباً الداعمة للحق الفلسطيني، مشدداً على أن القدس هي عنوان الصراع، ولها مكانة عالية في عقيدة ونفوس المسلمين، وأن الأتراك كافة لن يسمحوا لليهود بالاستمرار في تدمير المسجد الأقصى مهما يكن الثمن.

عقد وفد التشريعي المتواجد بتركيا لقاءً مع النائب الأول لرئيس البرلمان التركي صادق ياقوت، يوم أمس بمكتبه بمدينة أنقرة التركية، بحضور عدد من البرلمانيين الأتراك. وضم الوفد الذي يرأسه د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة كلا من النواب عبد الرحمن الجمل، أحمد أبو حلبية، إسماعيل الأشقر، وسيد أبو مسامح، وتباحث الوفدان فيما يجري في القدس وتدابير الهجمة الصهيونية على المسجد الأقصى. من ناحيته أكد بحر على عمق العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والتركي، وقدم شرحاً وافياً عن الأوضاع التي تعيشها فلسطين، منوها لمعاناة شعبنا في قطاع غزة جراء العدوان والحصار خاصة بعد دخول فصل الشتاء دون البدء في إعمار ما دمره الاحتلال في الحرب

وفد التشريعي
يلتقي وزير الأوقاف
التركي 2

نواب المحافظة
الوسطى مسيرة
عطاء رغم الظروف
لمحيطة 3

النائب شهاب:
سيندم الاحتلال
على إجراءاته
بحق الأسرى
والمحررين 3

نواب التشريعي: فلسطين تسير نحو انتفاضة ثالثة
تعيد الكرامة وتثار للمقدسات 6-7



د. بحريشيد بعملية القدس

ويؤكد أنهارد طبيعي على جرائم الاحتلال



أشاد رئيس المجلس التشريعي بالإجابة أحمد بحر بعملية القدس البطولية التي نفذها شابان مقدسيان، معتبرا أن هذه العملية تأتي في إطار الرد الطبيعي على جرائم الاحتلال الصهيوني بحق أهلنا المقدسيين والتي كان آخرها اعدام الشهيد يوسف الرموني على يد مستوطنين. وناشد د. بحر في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي كافة فصائل المقاومة الفلسطينية وكذلك أبناء شعبنا بمواصلة مثل هذه العمليات البطولية والتي تأتي في سياق حق شعبنا الفلسطيني بمقاومة جنود الاحتلال والمستوطنين الارهابيين، الأمر الذي

كفلته القوانين الدولية، وأقرته المواثيق الإنسانية والاتفاقيات الدولية. ودعا أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الاستمرار في انتفاضة فلسطينية ثالثة "انتفاضة القدس" لوقف انتهاكات الاحتلال وقطعان مستوطنيه وتحرير المسجد الأقصى من دنس الصهاينة، محذرا من أن استمرار الاعتداءات على المقدسيين سيؤدي إلى انفجار المنطقة برمته.

المدهون : مقاطعة كتلة فتح البرلمانية للتشريعي لن يؤثر على عقد جلساته القادمة



قال أمين عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون، أن مقاطعة كتلة فتح البرلمانية أو أي من القوائم البرلمانية الأخرى للتشريعي لن يؤثر على عقد جلساته القادمة، في حال اتخذت رئاسة المجلس قراراً باستئناف عقد الجلسات. ونوه المدهون في تصريح صحفي، حول ما جاء في بعض وسائل الإعلام بأن الجلسة التي كانت مقره في الخامس عشر من نوفمبر الجاري لم تعقد بسبب مقاطعة الكتل والقوائم البرلمانية بقوله لا صحة لهذا الكلام، فليس لدى رئاسة المجلس علم بمقاطعة أي من نواب المجلس التشريعي للجلسات.

وأضاف: "نحن نؤكد أنه كان هناك توافق بين كافة الكتل والقوائم البرلمانية باستئناف جلسات المجلس التشريعي في موعد أقصاه يوم ٢٠١٤/١١/١٥".

وذكر المدهون أن رئاسة المجلس كانت قد وجهت الدعوات لكافة أعضاء المجلس التشريعي لعقد جلسة يوم ١١/١٦ و ١١/١٧ لمناقشة الأوضاع الأساسية في مدينة القدس وملف إعادة اعمار قطاع غزة.

وأشار إلى أن الأمانة العامة للمجلس قامت بالتجهيزات اللازمة إلا أن التطورات التي حصلت في مدينة القدس نتيجة العمليات الجهادية ضد المستوطنين وفي إطار المحافظة على أن يكون التركيز الإعلامي على هذه العمليات والانتهاكات الصهيونية بالقدس، فقد قررت رئاسة المجلس التأجيل إلى موعد آخر لم يحدد بعد ويصب ذلك في خانة إعطاء فرصة أخرى لرئاسة السلطة الفلسطينية وحكومة الوفاق من أجل تطبيق ما جاء في اتفاق الشاطئ والدعوة إلى دورة

وعد بالمساهمة بإعادة إعمار المساجد المدمرة

وفد التشريعي يلتقي وزير الأوقاف التركي



أساس الملك."

ووعد الوزير التركي بالمساهمة الفاعلة في إعادة بناء المساجد المدمرة كليا في قطاع غزة، شاكرا المقاومة الباسلة في غزة التي تصدت للمحتل ودافعت عن النساء والأطفال والشيوخ في غزة.

من ناحيته أوضح النائب عبد الرحمن الجمل أن هدم المساجد في غزة كان هدفه هدم الجيل، مؤكدا أن الشعب الفلسطيني يتجه نحو القرآن، والجيل المجاهد هو جيل القرآن، وأشار إلى أن حفظة القرآن الكريم في غزة بالآلاف، وأن من يتلو القرآن تلاوة محكمة من بين أهل غزة بعشرات الآلاف.

ووجه الوفد في نهاية اللقاء الشكر الكبير لوزارة الأوقاف والشئون الدينية التركية على جهودهم المبذولة لمساعدة ومساندة أهل غزة.

وموحدة وصامدة أمام العقبات، كي تساند الشعوب المكلومة حول العالم، وتكون عوناً للمسلمين في شتى بقاع الأرض.

من ناحيته قال وزير الأوقاف التركي محمد كورماز أن هناك وعيا جماهيريا كبيرا في تركيا تجاه نصرة غزة، وأكد أن وزارة الأوقاف والشئون الدينية التركية تعمل في ثلاثة اتجاهات فيما يخص القضية الفلسطينية، أولها هو التعميم في الخطب والمحاضرات عن المسجد الأقصى في كل مساجد تركيا، وأن العالم الاسلامي يمر بمرحلة غاية في الصعوبة.

وتابع كورماز: "أما ثانيا فهو التأكيد على أن ما يحصل الآن في الشرق الأوسط هو عقوبة من الله لمن قصر في حق القضية الفلسطينية والقدس، أما الثالث فهي أن الإخلاص هو أساس العمل، بينما العدل هو

التقى وفد المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة وعضوية النائب اسماعيل الأشقر وعبد الرحمن الجمل بوزير الأوقاف التركي الدكتور محمد كورماز في انقره.

وقدم الوفد شرحا مفصلاً عن آثار العدوان الأخير على قطاع غزة وما تركه هذا العدوان من دمار بحق غزة، خاصة فيما يتعلق بالمساجد والمنشآت الاسلامية، حيث وجه الدكتور أحمد بحر شكره لتركيا على جهودها المباركة في خدمة القضية الفلسطينية، مؤكدا أن تركيا تمثل عمقا استراتيجيا في دعم الشعب الفلسطيني، وأكد أن لها بصمات طيبة في دعم القدس والمقدسيين.

وأعرب بحر عن أمله أن تبقى تركيا قوية

في حراكهم لنصرة القدس والمسجد الأقصى

النائبان عطون وطوطح يلتقيان سفير جنوب أفريقيا

وعرض النائبان أيضا قضية إبعاد النواب ووزير القدس السابق عن المدينة وسحب هوياتهم، منوهين لخطورة هذه الخطوة، وما يمكن أن تؤدي إليه من خلال فرض للأمر الواقع بإفراغ المدينة من سكانها الفلسطينيين وتهويدها بشكل كامل.

ودعا النائبان إلى تفعيل هذه القضية خصوصا وأن هناك جلسة ستعقد في التاسع من الشهر القادم، من قبل محكمة الاحتلال العليا للنظر في هذه القضية، مع العلم أن المحكمة تناقش قضية الإبعاد منذ ثماني سنوات مضت.

بدوره وعد السفير مكاليما بنقل مجريات الحديث الذي دار بينه وبين النائبان لحكومة بلاده، ووضعها في صورة الأحداث الجارية وخاصة في القدس والمخاطر التي تحدث بالمسجد الأقصى المبارك، مؤكداً بأن بلاده وشعب جنوب أفريقيا الذي سبق وعاني من نظام التفرقة العنصرية يرفض تعامل الاحتلال مع الشعب الفلسطيني من هذا المنطلق.

للفلسطينيين، وأن الاعتداء عليها يمثل إعلان حرب من قبل الاحتلال، وهو يدفع المنطقة بأسرها إلى حالة من الصراع والعنف ويمهد لانطلاق انتفاضة جديدة. كما استعرض النائبان أيضا الحالة الصعبة التي يعيشها الأسرى في سجون الاحتلال، والتضييق المستمر عليهم، وخاصة الأسرى النواب، والمرضى وكبار السن والأطفال. ودعيا إلى بذل الجهود على مستوى المنظمات الدولية من أجل وضع حد لسياسة الاعتقال الإداري، ووقف اختطاف النواب الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية، ودفع الاحتلال إلى احترام القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الأسرى. كما ناقش اللقاء أيضا الوضع الفلسطيني الداخلي، وما آلت إليه الجهود الرامية لتنفيذ اتفاق المصالحة بشكل كلي، وإنهاء كل مظاهر الانقسام، وبذل كل جهد ممكن من أجل تذليل العقبات التي تعترض تطبيق اتفاق المصالحة، وقيام حكومة التوافق بدورها بشكل كامل.

زار النائبان المبعدان عن مدينة القدس أحمد عطون ومحمد طوطح سفارة جنوب أفريقيا، والتقى بالسفير مالونجسي مكاليما ومستشاريه، وتأتي هذه الزيارة في إطار التحركات التي يجريها النواب لمناقشة الأوضاع على الساحة الفلسطينية، وفي مدينة القدس على وجه الخصوص. وناقش النائبان مع السفير مكاليما التصعيد الإسرائيلي الأخير في مدينة القدس، من تسارع كبير في عملية التهويد، والتوسع في الاستيطان، إضافة إلى هدم بيوت المقدسيين، وعزم الاحتلال على سحب هوياتهم.

كما طرخوا أيضا خطورة ما تقوم به عصابات المستوطنين وقوات الاحتلال من اعتداء على المسجد الأقصى بشكل مستمر، ومنع الفلسطينيين من الدخول إلى المسجد، إضافة إلى عمليات القتل الممنهج الذي يمارسه المستوطنون في القدس. وشدد النائبان على أن القدس والمسجد الأقصى تشكلا خطا أحمر بالنسبة

برلمانية جديدة للتشريعي وتحديد موعد إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني. وقال إذا لم تقم رئاسة السلطة والحكومة بتطبيق ما جاء في الاتفاق لن يكون أمام الكتل والقوائم البرلمانية في التشريعي الا استئناف جلسات المجلس وفقاً لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للتشريعي حيث أن النصاب متوفر لعقد هذه الجلسات، وبالتالي فإن مقاطعة كتلة فتح البرلمانية أو أي من القوائم البرلمانية لن يؤثر على عقد الجلسات واتخاذ القرارات التي بالتأكيد ستكون باتجاه تحقيق المصالحة ودعم القرار الوطني وتفعيل لجان المجلس التشريعي للقيام بدورها التشريعي والرقابي المنصوص عليه في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

المجلس التشريعي.. مظلة جامعة لكل الفلسطينيين

منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها أقدامنا باحة المجلس التشريعي الفلسطيني كنا نعتقد أن الأمانة جد بالغة، وأن المسؤولية بالغة الثقل والخطورة والأهمية، وأن المهام التي يفترض أن يضطلع بإنفاذها المجلس التشريعي ينوء بها الواقع الفلسطيني المثقل بالآلام والجراحات، ونظامه السياسي الذي أصابه الترهل والصدوع على إيقاع القيود التي أسرت به اتفاقات أو سلو المعروفة.

لكن الجراحات التي خلفتها مسيرة الانقسام البغيض، وما شابها من ملاسات سلبية وتداعيات مؤسفة، لم تدع لتجربة المجلس التشريعي الواعدة في أن تأخذ حظها ونصيبها من العمل والنهوض بالواقع الفلسطيني وخدمة قضيتنا الوطنية.

منذ لحظة الانقسام الأولى كنا في رئاسة المجلس التشريعي الأكثر حرصاً على تجنب المجلس التشريعي دوائر الخلافات والمناكفات السياسية باعتباره مؤسسة وطنية صرفة، وإحدى أهم سلطات النظام السياسي الفلسطيني، ونادينا ودعونا مراراً وتكراراً لإبعاد «التشريعي» عن أتون النزعات الحزبية والخلافات الفصائلية إلا أن نداءاتنا المخلصة ودعواتنا المتكررة، آنذاك، لم تجد قبولا وصدى إيجابيا للأسف الشديد.

نطمح اليوم في أن نفتح صفحة جديدة في حياتنا الوطنية، ونعيد الاعتبار للمؤسسة التشريعية التي تعطل دورها طيلة المرحلة الماضية، ونُرسى أسس ودعائم مواجهة التحديات الصهيونية التي تواجهنا صباح مساء، وخصوصاً في مدينة القدس المحتلة التي تواجه مخططات الإذابة والاستئصال والتهويد والتجهير كل لحظة، ونرسم مع كل فصائل وشرائح شعبنا خيوط المستقبل الواعد على إيقاع توافق وطني أصيل.

لقد اقترن الإعلان عن تشكيل حكومة التوافق الوطني بالحديث عن دور ومكانة المجلس التشريعي، إذ جرى التوافق بين حركتي فتح وحماس على تفعيل المجلس التشريعي وعرض حكومة التوافق عليه بعد شهر من تشكيلها لنيل الثقة الدستورية، إلا أن ذلك لم يحصل حتى اليوم.

وعليه، لا بد أن نتمسك جميعاً باتفاقات المصالحة والتوافق الوطني وبالقانون الأساسي الفلسطيني الذي يشكل الناظم الأساس للحياة السياسية الفلسطينية وللنظام السياسي الفلسطيني، وأن نتعاون جميعاً، قوى وفصائل ومنظمات مجتمع مدني وشرائح مجتمعية من أجل ضخ الحياة في المؤسسة التشريعية من جديد.

إن مما لا شك فيه أن الحكمة الوطنية تقتضي تعزيز التمسك بالقانون الأساسي الفلسطيني ودوام العمل به كحكم ومرجعية في إطار القضايا والملفات السياسية المختلفة، كي يعمل المجلس التشريعي بشكل موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة في أقرب وقت ممكن، ويتولى أداء مهامه وممارسة مسؤولياته البرلمانية وفقاً للقانون، حسب اتفاقية القاهرة شهر مايو/ أيار من العام ٢٠١١، وإعلان الدوحة شهر شباط/ فبراير من العام ٢٠١٢، وإعلان الشاطئ شهر إبريل/ نيسان الماضي، كي يقوم بدوره التشريعي والرقابي، وكي يتولى بلورة قانون الانتخابات الذي يجب أن يتم عرضه على «التشريعي» لإقراره خلال الأسابيع القادمة، كي يتفرغ «التشريعي» من بعد ثلأو لويات الملحة التي تنتظرها ساحتنا الوطنية.

إن التوافق الوطني المطلوب يحتاج إلى طوق حماية قانونية ودستورية لضمان عدم حرف البوصلة الوطنية عن مسارها الصحيح، وتثبيت الالتزام بالقيم والمبادئ القانونية التي تنتظم الحال والمسار الفلسطيني، وتنضج التجربة الوطنية وتمنحها الرشد المطلوب وإكسير النجاح في خضم العواصف والتحديات التي تحيط بها من كل حذب وصوب.

من هنا فإن حاجتنا إلى تفعيل المجلس التشريعي الذي يشكل الضامن الأساس لإنفاذ مبادئ ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني، هي حاجة ضرورة بالغة المساس والإلحاح، وتشكل أولوية رئيسية تقع في صدارة سلم الأولويات الوطنية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

لذا، فإن مهمة إعادة تفعيل التشريعي ينبغي أن تشكل أحد أهم الأولويات ضمن الأجندة الوطنية المطروحة، لأن المجلس التشريعي هو المؤسسة الأكثر أهمية في إطار مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ككل، والجهة الأساس التي تكفل الرقابة على أداء الحكومة وتقويم عمل مؤسساتها المختلفة.

المجلس التشريعي يعبر عن ضمير الشعب الفلسطيني الحي، وهو أحد أهم المظلات الجامعة لكل الفلسطينيين، ويشكل ضماناً أساسية لإنجاح جهود التوافق الوطني وتطبيق ملفات المصالحة الوطنية الداخلية، وقد أن الألوان كي يلتزم المجلس من جديد في الضفة وغزة حتى يأخذ دوره الحقيقي في حماية مسيرة المصالحة والشركة الوطنية بين أبناء الشعب الفلسطيني، والعمل على تطوير نظامنا السياسي واستنهاض قضيتنا الوطنية.

النائب شهاب: إعادة اعتقال ومحكمة محرري

صفقة وفاء الأحرار إجراء تعسفي وغير قانوني



بسبب إجراءاته ضد الأسرى والمحررين، لأن إعادة محرري وفاء الأحرار إلي السجون هو أمر سياسي بالدرجة الأولى، ويبدو فيه رائحة الغدر والخيانة وشعبنا لن يسكت على غدر الاحتلال وبطشه ونكوصه عن الاتفاقات الموقعة".

وطالب المقاومة بعدم إتمام أي صفقة مستقبلاً قبل أن يفرج الاحتلال عن الأسرى الذين تم اعتقالهم وإعادتهم للسجون، بل وتعهد بعدم تكرار مثل هذه التصرفات بحق المفرج عنهم ضمن صفقات سابقة، وختم شهاب حديثه بالقول لقد أسأنا وجوه المحتلين فيما مضى: ووعد الله أت بأن تَتَبَرَّ مَا عَلَّوْا تَتَبَرَّ، ثقوا بوعد الله ثم بجهود المقاومة في تحرير الأسرى والمسررى جميعاً بإذن الله.

ارتكبوها، منوهاً لأن إعادة الحكم السابق بحق الأسرى المحررين تتم دون سابق إنذار، موضحاً بأن معظمهم من ذوي الأحكام العالية سابقاً، وهم مسنون ويعانون المرض والأوضاع الصحية السيئة. لافتاً لأن الاحتلال يقوم بإعادة اعتقال المحررين دون تهمة جديدة بحقهم، وذلك استناداً إلى الأمر العسكري رقم (١٦٥١) والذي يسمح بإعادة اعتقال أي أسير محرر حتى نهاية مدة محكوميته الأصلية، في حال ارتكاب الأسير المحرر مخالفات استناداً إلى أدلة سرية لا يطلع عليها الأسير أو محاميه وهو أمر يشبه الاعتقال الإداري الباطل.

وأضاف شهاب قائلاً: "إسرائيل تتصرف كدولة فوق القانون وتستتهن بالعالم والمؤسسات الدولية والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتتعامل مع غيرها بكل صلف وعنجهية مطلقة، وللأسف لا يوجد قوى دولية تفكر جدياً في ردع الاحتلال وعقابه على جرائمه المتواصلة".

مؤكداً أن أسرا خلف القضبان سُموا إطلاق المناشدات والمطالبات الكلامية إلى المجتمع الدولي ومنظماته العالمية والتي لا تكاد تحرك ساكناً في واقع الاحتلال وجرائمه المتواصلة، مخاطباً الأسرى بقوله: "ثقوا بالله العزيز ثم بجنده المجاهدين، لن يطول انتظاركم بإذن الله، الانتفاضة الثالثة ستستمر لتفتح الأبواب وتحطم الحصون وتهز ضمير العالم تجاه استعادة حقوقنا المسلوقة". ووجه رسالة للاحتلال فقال: "سيندم الاحتلال

أكد النائب في المجلس التشريعي د. محمد شهاب أن إعادة اعتقال المحررين في صفقة وفاء الأحرار يهدف أساساً لتحقيق إنجاز سياسي ومعنوي وهمي لحكومة الاحتلال، وهذا تخبط وإفلاس سياسي كبير، وهو اعتقال غير قانوني وتعسفي، واستمرار لسياسة الاعتقال الإداري البغيضة ضد الأسرى، وإجراء انتقامي عقابي للمحررين المعتقلين ولذويهم وللشعب الفلسطيني، واستهتار بكل المبادئ الإنسانية والقانونية، وإخلال وانتهاك صارخ بالاتفاق السذي تم برعاية مصرية في صفقة التبادل.

وأضاف شهاب في تصريح صحفي للبرلمان أن الاحتلال لا يحترم التزاماته والاتفاقيات الموقعة معه كعاداته، منوهاً لأنه وبعد أقل من ثلاثة أشهر على إتمام صفقة التبادل نهاية عام ٢٠١١م؛ بدأ الاحتلال بالتضييق على الأسرى المحررين بالضفة وأعاد اعتقال بعضهم وإبعاد عدد منهم إلى غزة، وبلغ الأمر أشده بعد حادثة اختفاء ومقتل الجنود الثلاثة في الخليل في يونيو ٢٠١٤م.

وشدد شهاب على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي شكلت لجنة عليا لدراسة ملفات حوالي (٧٣) أسيراً محرراً تم إعادة اعتقالهم في الضفة الغربية ضمن صفقة وفاء الأحرار، وذلك بغية تفتيق ملفات سرية تقدم لمحاكم الاحتلال العسكرية الجائرة لاتهامهم بممارسة أنشطة مساندة للمقاومة تمهيداً لإصدار أحكام عسكرية بإعادة الحكم السابق بحقهم، ليس لمخالفات أو خروقات

نواب المحافظة الوسطى مسيرة عطاء رغم الظروف المحيطة



يواصل نواب المحافظة الوسطى أعمالهم دون انقطاع عبر انغماسهم بين الجماهير والتواصل معهم والاطمئنان على أحوالهم، والوقوف على احتياجاتهم، ومشاركتهم في مناسباتهم المختلفة، ومحاولة تقديم الحلول لمشكلاتهم، "البرلمان" رصدت أنشطة وفعاليات النواب وأعدت التقرير التالي:

سباق اختراق الضاحية

شارك النائب د. سالم سلامة في تكريم الفائزين في سباق اختراق الضاحية الذي نظمه نادي شباب البريج وفاءً لرجل العطاء أنيس أبو شمالة، بمشاركة أكثر من ١٥٠ متسابق في السباق الذي جرى علي شارع صلاح الدين في المحافظة الوسطى.

وحضر الحفل رئيس بلدية النصيرات محمد أبو شكيان، ورئيس بلدية البريج محمد عيسى مسئول الحركة الرياضية في حركة حماس ورئيس اتحاد ألعاب القوى للمحافظات الجنوبية موسى السمالك، ولضيف من جمهور الرياضيين والمهتمين وأهالي المحافظة.

ورحب النائب سلامة بالجمهور والأخوة المشاركين في سباق الضاحية، شاكرًا نادي شباب البريج على تنظيمه هذه السباق وفاء لروح الشهيد أنيس أبو شمالة.

وعدد النائب سلامة مناقب الشهيد أبو شمالة واصفاً إياه بالمربي والعامل المجتهد والمدرّب والسباق للخير، مؤكداً على ضرورة السير على نهجه وخطواته في الاخلاص والتضحية من أجل الدعوة، يذكر أن أبو شمالة استشهد في العدوان الأخير على القطاع حينما أقدم الاحتلال على قصف بيته.

ويتفقون مديرية التعليم

إلى ذلك زار نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى مقر

مديرية التربية والتعليم في المحافظة، بغية تفقد أوضاع المديرية وسير العمل فيها وللاطلاع على الانجازات والمعوقات التي تواجه العمل بها. وضم وفد النواب كلا من سالم سلامة، وهدى نعيم، وكان في استقبالهم مدير عام المديرية علي أبو حسب الله والطاقي الإداري والفني. وثنى النائب سلامة الجهود التي تبذلها المديرية من أجل الارتقاء بالمسيرة التعليمية، وحث طاقم العاملين على ضرورة الاستمرار بالبرامج التطويرية للارتقاء بمستوى المهني والعلمي للعاملين بالمديرية والمدارس.

وبدوره رحب أبو حسب الله بوفد النواب، شاكرًا حضورهم واهتمامهم بالتعليم، مستعرضاً العديد من الانجازات التي قامت بها المديرية.

مراكز الرعاية الأولية

وفي ذات السياق تفقد النائبين سالم سلامة، وهدى نعيم مراكز الرعاية الأولية في النصيرات والزوايدة والمغازي للاطلاع

على أوضاع وسير العمل في تلك المراكز، وكان في استقبالهم د. ناهض جودة والعديد من الأطباء والعاملين بتلك المراكز.

وأشار النائب سلامة في كلمة له لأهمية مراكز الرعاية الأولية في خدمة المواطنين في كافة مناطق مخيمات الوسطى وتلبية احتياجات المواطنين على الصعيد الطبي. فيما أكدت النائب نعيم بأن صمود الكادر الإداري والطبي في مراكز الرعاية الأولية في تلبية احتياجات المواطنين رغم عدم تلقيهم الرواتب يدل على الروح الوطنية لدى الكادر وهذه بحد ذاته انجاز وطني.

وبدوره ذكر مدير الرعاية الأولية بالمحافظة د. ناهض جودة أهم الصعوبات التي تواجه عملهم في المراكز، مستعرضاً النقص الشديد في الإمكانات والكادر البشري، من جانبه وعد النائب سلامة بنقل كافة الصعوبات والمشاكل التي تواجه مراكز الرعاية للجهات المختصة، ومتابعة الأمر حتى وضع الحلول المناسبة لمشكلاتهم.

النائب جمال نصار
لـ "البرلمان"؛

حكومة الحمد لله لا يمكن أن تكون شرعية دون أن تأخذ الش

عباس استمد شرعيته من اتفاق المصالحة والإجماع الوطني وهي مرهونة بمدى تطبيقه للاتفاقات الموقعة

من رفع الحصار، وإعادة الأعمار، وغير ذلك من المهام الملقة على عاتق الحكومة، وعن بقية الملفات العالقة ومنها إعادة تفعيل المجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقانون الانتخابات وموعد إجراءها، "البرلمان" التقت النائب جمال نصار وطرحت عليه هذه التساؤلات وغيرها وأعدت الحوار التالي:

كثير الحديث عن الشرعيات المختلفة ضمن مكونات النظام السياسي الفلسطيني، فهل ما زال رئيس السلطة يتمتع بالشرعية؟ أم أنها انتهت منذ زمن؟ كما طفا على السطح حوارات المثقفين والنخب حول جدوى حكومة الوفاق طالما أنها لا تلبى طموحات شعبنا، وخاصة فيما يتعلق بما تم الاتفاق عليه،

السياسي باستثناء المجلس التشريعي بيده، فهو لا يرد أن ينافسه أحد ولا أن يجري انتخابات لا مجلس وطني ولا رئاسة لذلك لا يريد أن يدعوا لعقد دورة جديدة.

وتابع "إن كان من حق عباس أن يدعو لدورة جديدة فإنه من حقنا أن نفعل التشريعي من خلال عقد جلسة جديدة من خلال الدورة السابقة وهذا ما سيكون بإذن الله".

منظمة معطلة

لذلك نجد أن محمود عباس يعطل تفعيل منظمة التحرير من خلال تعطيل الانتخابات الوطنية والرئاسية والتشريعية.

وفيما يتعلق بملف الأمن بين النائب نصار أن وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني أكدت أن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، ولذا فيان عمل الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع تحقيق أمن الوطن والمواطن من خلال مجموعة مبادئ من ضمنها تحريم الاعتقال السياسي، واعتبار التعاون والتنسيق الأمني خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.

وقال موضحاً " فقد أكدت مبادئ الاتفاق أن أي معلومات أو تخاير أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون، ولذلك استغرب كيف يتفاخر رئيس السلطة الوطنية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأنه ينسق أمنياً مع الاحتلال وأنه خلال حرب غزة لم تطلق رصاصة على إسرائيل من الضفة، ولذلك فإن الاتفاقيات في واد وفكر وعقل وممارسة رئيس السلطة في واد آخر".

وعبر عن استغرابه الشديد من تصريح أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية أنه لو كان عنده مال لن يدفع مرتبات لموظفين غزة وخاصة العسكريين منهم حيث

المصالحة حيث تم الاتفاق على أن تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطينية متزامنة في وقت واحد يتم تحديده بالتوافق. ومضى يقول "انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل بالوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على النظام المختلط القائمة النسبية ٧٥٪ والدوائر ٢٥٪ وأن يقسم الوطن إلى ١٦ دائرة انتخابية ١١ في الضفة والقدس وه دوائر في قطاع غزة، وأن تجري الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي مع إمكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان اجرائاتها في جو من الحرية والنزاهة، وأن تكون ظروفها مناسبة للجميع، وهذا يحتاج إلى تفعيل المجلس التشريعي لإجراء تعديل على قانون الانتخابات التي أجريت بناء عليه انتخابات ٢٠٠٦".

ولفت إلى أن عدم تفعيل المجلس التشريعي، وعدم دعوة الرئيس أبو مازن المجلس لدورة جديدة يعني أنه يتهرب من الانتخابات لأنه لا يمكن أن تجري انتخابات دون تعديل لقانون الانتخابات السابق، ولذلك محمود عباس يظن بعدم افتتاح دورة جديدة أنه سيعطل المجلس التشريعي، وبالتالي سيعطل الانتخابات لأن شرط الانتخابات أن تكون جميعها معا وتعديل القانون الانتخابي، ولذلك من يريد عمل وطني لا بد من أن يدعوا لانعقاد دورة جديدة على رأس مهماتها تعديل قانون الانتخابات تمهيدا لعقد انتخابات شاملة.

وقال أن أبو مازن رئيس منظمة التحرير ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيسا للسلطة وهو مرجعية حكومة التوافق ولذلك كل خيوط النظام

أكد النائب جمال نصار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، أن رئيس السلطة محمود عباس استمد شرعيته من اتفاق المصالحة والإجماع الوطني وأن هذه الشرعية مرهونة بمدى تطبيقه لاتفاقات المصالحة.

وشدد نصار في حوار مع "البرلمان" على أن المصالحة لن تتم دون نيل جميع الموظفين حقوقهم كافة، وشدد على ضرورة عقد المجلس التشريعي لتتال حكومة الوفاق شرعيتها، كما حمل الرئيس عباس مسئولية التهرب من الانتخابات كاستحقاق دستوري و وطني.

وأكد النائب نصار أن اتفاق الشاطئ انطلق من عدة مبادئ، الالتزام بالقانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٥ وبالقوانين والأنظمة واللوائح المقررة قبل ١٤ -٦- ٢٠٠٧، و تحقيق العدالة والإنصاف دون التمييز بين المواطنين، وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا بسبب الانقسام، وكذلك التأكيد على مبدأ الشراكة في المؤسسات على أساس الكفاءة والمواثمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.

كما أكد الاتفاق على مراعاة الإمكانات والموارد المالية المتاحة وانعكاساتها على الموازنة العامة وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقررة بما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

مشاركة غائبة

واستنكر ما قامت به حكومة الوفاق عند التنفيذ ، وقال "لا مراعاة، ولا التزام بالقانون الأساسي، ولم تحقق العدالة والإنصاف، وأصبح مبدأ المشاركة في غيابها النسيان"، مستنكرا الاتفاقية في تنفيذ بنود المصالحة حسب مصلحة أبو مازن وحركة فتح، في حين لا تنفيذ للبنود التي لا تخدم مصالحهم.

وتابع "لذلك كان هناك تمييز واضح ما بين الضفة وغزة وأصبح أبو مازن لا يحب أن ينظر إلى قطاع غزة بل يتمنى أن لا يكون هذا القطاع موجودا، فعندما يصرح الرئيس أبو مازن أنه لن يأتي إلى غزة مادام هناك قطعة سلاح واحدة في غزة، وهو يعلم ومن ورائه أنه من المستحيل نزع سلاح المقاومة من قطاع غزة، وذلك يعني أنه لن يأتي أبدا من هذا المنطق".

وأكد النائب نصار تأييده لعودة الموظفين إلى وظائفهم في مؤسسات السلطة، وكذلك وجود قوات الأمن التابعة لحرس الرئيس في غزة، في مقابل التزامات على عباس وعلى حكومة الوفاق الوطني يجب عليهم تنفيذها. واستعرض جميع ملفات اتفاقيات القاهرة، محملا السلطة ورئيسها محمود عباس بعدم تنفيذ أي منها، وقال "اتفاقية القاهرة ٢٠١١ هناك عدة ملفات الملف

نطالب بتشكيل لجنة
وطنية عليا للإشراف
على ملف الإعمار

أن الاتفاقيات نصت على التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين في الأجهزة الأمنية استيعاب

قصة من التشريعي، وهي لم تلتزم بالقانون الأساسي، ولم تحقق العدالة والإنصاف

أبو مازن يعطل تفعيل م.ت. ف برفضه إجراء الانتخابات الوطنية والرئاسية والتشريعية

عباس يتحمل مسؤولية التهرب من الانتخابات كاستحقاق دستوري ووطني، والمصالحة لن تتم إلا بعد نيل الموظفين حقوقهم

غزة سياسة عوراء". أما فيما يتعلق بالمجلس التشريعي فقد نص الاتفاق على أن محمود عباس يدعو لدورة جديدة في حد أقصى شهر من تشكيل حكومة الوفاق لعرض الحكومة على المجلس وإعطائها الثقة لتصبح شرعية وقانونية، لكن للأسف راوغ السيد عباس ولم يدع المجلس التشريعي للانعتاق دورة جديدة. ومضى يقول "وبعد الحرب تم الاتفاق في تظاهرات

الاتفاقيات، وأن لم ينفذ الاتفاقيات فهو غير شرعي، ولن نعتزف به حتى لو اعترف به العالم، والجهة الوحيدة التي تعطي الثقة للرئيس وغيره، الشعب عبر صندوق الانتخابات أو التوافق الوطني. وطالب حكومة الوفاق بأن تلتزم ما نصت عليه الاتفاقيات التي تعتبر أن جميع الموظفين في الضفة والقطاع موظفو سلطة ويجب دفع مرتباتهم، وتابع "اتفاق القاهرة فقد نص أن يعطى جميع الموظفين الذين

والمؤسسات الأهلية الخيرية، وهذا لم يتم ولم نجد توحيداً للمؤسسات الوطنية ولم نجد تسوية للجمعيات في الضفة وغزة. وبين أن المهمة السادسة لحكومة الوفاق الوطني تتمثل في معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناتجة عن الانقسام من خلال تشكيل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وقانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضايا المذكورة واقتراح سبل معالجتها للموظفين الذين تم توظيفهم بعد ٢٠١٤-٢٠٠٧ في الضفة وغزة على السواء ودون تمييز.

وقال "ما قبل الاتفاق كان أبو مازن ليس شرعياً، وحكومة سلام فياض ليست شرعية، لأنها لم تأخذ الثقة من المجلس، وكانت حكومة السيد إسماعيل هنية هي الشرعية الوحيدة، وكان أبو مازن يستمد شرعيته من اتفاقياته مع الاحتلال، أما شرعية أبو مازن الحقيقية فجاءت بعد اتفاقية ٢٠١١ والاتفاقات الملحقة، وفي حال تخليه عن الاتفاق فلا شرعية له".

وتابع "كان الاتفاقيات تتحدث عن الموظفين بدون تمييز لكن الحمد لله الآن يميز بين موظفي غزة وموظفي الضفة مع العلم أن موظفي غزة شرعيين وموظفي الضفة غير شرعيين".

واعتبر أن السياسة التي ينفذها رامي الحمد الله هي سياسة عنصرية متفردة بالقرار، وليست سياسة وفاق وطني، وأن تمييز الموظفين في غزة مدنيين وعسكريين سياسية صهيونية عنصرية وليست وطنية.

حقوق مكفولة

وشدد النائب نصار على أن المصالحة لن تتم إلا بعد أن ينال جميع الموظفين كافة حقوقهم، ولا يمكن أن تكون حكومة الحمد لله شرعية دون أن تأخذ الثقة من المجلس، ملفتاً إلى أن حكومة الحمد لله وشرعية أبو مازن الآن على المحك وشرعيته مرتبطة بتنفيذ

وإحالة تقاعد ونقل إلى وظيفة أخرى.

وعبر عن دعمه لاستيعاب ٣ آلاف عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة حسب ما ورد في اتفاق ٢٠١١، وأن يتم تطبيق ما تم الاتفاق عليه لكن بشرط أن يتم التطبيق رزمة واحدة دون أن تكون سياسة الأعمور الدجال هي الواقع في التطبيق وأن تطبق سياسة عادلة ومنصفة قائمة على مبدأ المشاركة والمساواة، وقال "لذلك من يريد أن يكون رئيساً فلا بد أن يؤدي الأمانات إلى أهلها وأن يحكم بين الناس بالعدل ويصدر أوامره لحكومة الحمد لله بأن تؤدي المهام التي كلفت بها ولذلك أننا مع تنفيذ الاتفاق بجميع بنوده ورزمة واحدة".

أما بخصوص حكومة الوفاق الوطني فقال أن شعبنا استبشر خيراً بهذه الحكومة لأن مهماتها تمس جميع المواطنين وهي تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني، وتعني تهيئة الأجواء لتشكيل لجنة انتخابية على مستوى الوطن، وتفعيل هذه اللجنة وحث إعداد قانون الانتخابات سواء كان على مستوى التشريعي أو على مستوى المجلس الوطني بهدف تفعيل منظمة التحرير، وهذه الأمور جميعها لم تحدث حتى الآن.

وأوضح أن من مهمات الحكومة الإشراف على مهمات قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية وقال "اعتقدنا أن هذا أهم ملف لأنه سيدخل السرور والفرحة على قلوب المواطنين وستشكل اللجان الفرعية للمصالحة في كل محافظة ويتم حصر الأضرار، ثم تعويض المواطنين المتضررين، ثم عمل مهرجانات، وكنا نعتقد أنه أبسط ملف لكن للأسف فهذه الحكومة التي تمارس سياسة محمود عباس لا تنفذ إلا ما يريد عباس ويمكن تسميتها بسياسة الأعمور الدجال.

لجنة وطنية عليا

وبيّن أن المهمة الثالثة من مهمات حكومة الوفاق الوطني هي متابعة عمليات إعمار القطاع وإنهاء الحصار الإسرائيلي، وقال "كان المقصود في هذه المهمة إعمار ما دمر في حرب حجارة السجيل، وفك حصار قطاع غزة والعمل دولياً وإقليمياً على ذلك، لكنه طرأ جديد بتدمير البنية التحتية وعشرات آلاف البيوت في حرب العصف المأكول وهذه أكبر من حكومة الوفاق الوطني"، ويجب أن لا تستفرد حكومة الوفاق بملف إعمار قطاع غزة، مشدداً على ضرورة تشكيل لجنة وطنية عليا للإشراف على ملف الأعمار.

ولفت النائب نصار أن المهمة الرابعة لحكومة التوافق هي توحيد مؤسسات السلطة في غزة والضفة، وأما المهمة الخامسة فهي تسوية أوضاع الجمعيات

الاتفاقيات نصت على التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين في الأجهزة الأمنية

القاهرة ليتم مشاوره الكتل البرلمانية لدعوة أبو مازن لانعتقاد المجلس، وهنا رفضت كتلة فتح الاستمرار في هذا الاتجاه، وبالتالي لم يقم السيد عباس بدعوة المجلس لغاية ١٥-١١ رغم أن المجلس التشريعي هو المؤسسة الشرعية الوحيدة، وطالما أن المجلس لم يعقد فإن حكومة التوافق غير شرعية إلى حين عقد المجلس وعرضها عليه.

يتمتع بالتعطيل

وبيّن أن سلطة عباس تعمل ليلاً نهاراً لتعطيل وإفشال عمل المجلس التشريعي من خلال إغلاق مقر المجلس برام الله أمام رئيس المجلس د عزيز دويك والنواب من كتلة التغيير والإصلاح، ويقوم الاحتلال أيضاً بمساعدته من خلال اختطاف النواب.

وأكد النائب نصار أن اتفاقيات المصالحة لا يمكن لها أن ترى النور على أرض الواقع في حال عدم توفر إرادة سياسية للجميع، مبيّناً أن إسماعيل هنية رئيس الوزراء السابق قدم ما عليه من خلال تقديم استقالة حكومته، وساعد في تكوين حكومة الوفاق الوطني.

وقال "جاء دور السيد عباس الذي اخذ شرعيته من هذا الاتفاق لينفذ ما عليه من بنود الاتفاق وأن تلتزم حكومة الوفاق بالمهام التي كلفت بها من حركتي فتح وحماس وليس من أبي مازن".

وبيّن أن جميع أبناء شعبنا مازالوا ينتظرون ثمار المصالحة وتطبيقها الحقيقي على أرض الواقع، محذراً من نفاذ صبر شعبنا من سياسات عباس ورئيس حكومة الوفاق المتجاهلة لقطاع غزة.

تم توظيفهم بعد ٢٠١٤-٢٠٠٧ مكافأة تعادل مرتباتهم إلى حين أن تنتهي اللجنة الإدارية والقانونية مهمتها. كما حذر مما تقوم به حكومة الوفاق الوطني بتعديلات وتعيينات جديدة، مؤكداً أن تلك التعيينات غير قانونية حسب ما تم الاتفاق عليه في القاهرة ٢٠١١ وقال "فقد نصت الاتفاقية بالالتزام بعدم تعيينات أو تعديلات لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكّلة بموجب هذه الاتفاقية".

وتابع "أن ما تقوم به حكومة الحمد لله بالتمييز بين المدنيين والعسكريين عمل باطل لا ينم عن عمل وطني لأن الاتفاقية نصت بالتأكيد على حق الضمان الوظيفي للعاملين في الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة وإن سياسة الحمد لله تجاه الموظفين العسكريين في قطاع



نواب التشريعي: فلسطين تسير نحو انتفاضة ثالثة تعيد



النائب عاطف عدوان:

بعد إدانته لعملية القدس ورفضه
تعزية أهالي الشهداء، ماذا بقي
لشعبنا حتى يخلع أبو مازن؟



النائب أبو راس:

أدعو علماء الأمة لتوضيح
الأحكام الشرعية بحق من يصمت
عن اعتداءات الاحتلال في القدس



النائب خريشة:

انتفاضة فلسطينية عارمة بدأت
من القدس، ويجب التمسك
بالمصالحة رغم الانتكاسات



النائب عطون:

معركة أهل القدس مع
الاحتلال تجري حالياً من
نقطة صفر

الى قناعة بأن هذا الاحتلال لن يرحل إلا من خلال
مقاومته بكل وسائل المقاومة، ووصول الناس
إلى قناعة بأنه لا يعقل أن يبقى الاحتلال موجودا
الى الأبد، كل ذلك يعتبر السبب في الانتفاضة
المندلعة حالياً.

وأشار خريشة إلى أن: "مشكلة أبو مازن أنه يتعامل
باعتباره كرئيس دولة وإنما على الأرض في
الحقيقة لا يوجد حتى سلطة ولا دولة، والرئيس
نفسه يقول دائماً بأن السلطة لا تمارس سلطتها على
الأرض، وأن الرئيس لا يمارس سلطته كرئيس،
وبالتالي أبو مازن يعيش حالة من التناقض في
نفسه يقول دائماً بأن السلطة لا تمارس سلطتها على
الأرض، وأن الرئيس لا يمارس سلطته كرئيس،
وبالتالي أبو مازن يعيش حالة من التناقض في
نفسه وفي تصريحاته وأقواله وحتى أفعاله،
وبالتالي فإن شعبنا بات لا يثق به".

وقال خريشة: "الأولى بأبي مازن أن يتحدث بلغة
شعبه وليس باللغة الدبلوماسية الناعمة، وعلى
الرئيس أن يفهم وأعتقد أنه يعي ذلك، أن كل
التوسلات الناعمة والكلمات الطيبة لن تجعل
اسرائيل تقدم أي تنازل ولو كان بسيطاً للشعب
الفلسطيني، فالاحتلال لا يعرف إلا لغة القوة، ولا
يقيم للوسائل الناعمة واللغة الدبلوماسية أي وزن".
وأكد خريشة أن المطلوب فلسطينياً الآن هو تعميم
هذه الانتفاضة لتشمل كل الأراضي الفلسطينية
سواء في الضفة وغزة والقدس أو الداخل
الفلسطيني، أما أن تبقى محصورة في الأماكن
التي لا تتواجد فيها السلطة، فهذا سيء بحق السلطة،
وتابع: "علينا أن نتخذ بعض الإجراءات منها وقف
العلاقات مع الاحتلال بشكل كامل، وكذلك علينا
الاصرار على استمرار حالة المصالحة الداخلية
بالرغم مما تتعرض له من انتكاسات ومؤامرات".

اتركونا وشأننا

وحول الدور العربي والاسلامي أضاف خريشة:
"أما العرب فأنا شخصياً لا أطلب من النظام الرسمي
العربي أي شيء، فقط أن يتركونا وحدنا، نقاتل هذا
المحتل بطريقتنا وألا يشجبوا وألا يستنكروا، فقط
يفتحوا المجال أمام الشعوب العربية والإسلامية
ليمارسوا حقهم في التظاهر والاحتجاج دون قمع
من قبل السلطات الأمنية في بلدانهم، وبالنسبة
للمؤسسات الأخرى فأعتقد أن الأمة العربية
والاسلامية الآن كلها على المحك، إما أن تنتصر
هذه الأمة لعقيدتها ودينها وقيلتها الأولى، أو أن
تنتصر للإدارة الأمريكية وحروب هذه الإدارة في
المنطقة لتفتيت وتشيت الوطن العربي، وإضعاف

وأضاف: "مطلوب من الشعوب العربية أن تستنهض،
لأنه شيء معيب ومخجل عندما تسيل الدماء في
المسجد الأقصى على مرأى ومسمع كل الشعوب
ولا يهب الملايين من العالم العربي والاسلامي،
ليبعثوا برسالة للعالم أننا لن نسمح بتدنيس
المسجد الأقصى المبارك، لن نسمح ببقاء المجزرة
بحق القدس ومقدساتنا، لا بد أن تصل رسالة ساخنة
للاحتلال الاسرائيلي".

تضامن مفقود

وتساءل عطون "لماذا لا نخرج باعتصامات في
العواصم العربية والاسلامية وأمام السفارات
البريطانية والأمريكية ومقرات الأمم المتحدة
حتى يشعر العالم وكل من له علاقة مع الاحتلال
أن العالم العربي لن يسمح بالممارسات التي يفعلها
الاحتلال بالقدس، ولماذا لا يتم الاعلان عن القدس
أمام هذه التحديات الكبيرة جداً من قبل مجلس
التعاون الاسلامي أن القدس عاصمة المسلمين
حتى يشعر كل مسلم على وجه الأرض أن القدس
عاصمة له بالبعد الديني والبعد السياسي، كما
يحاول الاحتلال أن يفرض علينا أن القدس عاصمة
اسرائيل الأبدية وعاصمة الدولة اليهودية، لماذا لا
نرد عليهم ببعد اسلامي عميق جداً؟"

وقال: "اطالب كل واحد منا وفي عالمنا العربي
أن يجيب عن سؤال هل أدت كل ما أستطيع من
واجب تجاه القدس والمسجد الأقصى المبارك بكل
امكانياتي؟ إذا أجاب كل واحد منا بصدق على هذه
السؤال لا أبالغ إذا قلت لك أننا سنحرر مدينة
القدس، ولكن المطلوب الآن هو تعزيز صمود أهلنا
في مدينة القدس، فهم يدافعون عن كرامة الأمة
بأسرها، ويدافعون عن عقيدة الأمة لا تدعوهم في
المعركة وحدهم، ابدلوا كل ما تستطيعوا من
أجل تعزيز صمودهم ومساندتهم في هذه المعركة
غير المتكافئة".

إحباط متنامي

من جانبه قال النائب الثاني لرئيس المجلس
التشريعي الدكتور حسن خريشة أن الأمور تتجه
الى انتفاضة شعبية فلسطينية عارمة في مواجهة
المحتل والشار للكرامة والعزة والاعتداء على
المقدسات.

وأشار خريشة إلى أن حالة الإحباط المتنامي لدى
أبناء الشعب الفلسطيني، وحالة الإذلال والعدوان
والجرائم الإسرائيلية المتواصلة، ووصول الناس

منذ حرق الطفل محمد أبو خضير وكان أهل
القدس أسقطوا كل شيء ولا يحسبون حساباً لأحد،
والآن ترى نساءهم وشبابهم وأبنائهم وأطفالهم
كلهم يدافعون عن المسجد الأقصى والقدس بكل
ما أوتوا من قوة.

صراع ديني

وحول التصريحات المتواترة بشأن الصراع الديني،
قال النائب عطون: "صراعنا مع الاحتلال هو صراع
ديني بنص القرآن الكريم، ولماذا يعاب علينا أن
نتمسك بديننا وكأننا نخجل من ديننا، نحن لا
نخجل من ديننا، كان على العالم أن يحتج عندما
طالب الاحتلال بالاعتراف بدولته كدولة يهودية،
يريدون أن يشرعوا قومية اليهود في وجودهم على
أرض فلسطين، وكل ما يلجأ له الاحتلال من رموز
وعناوين مثل أرض الميعاد، يهودية الدولة، بناء
الهيكل، كل هذه العناوين هي عناوين دينية، هم
أعلنوا الحرب الدينية، ونحن كمسلمين هذا يؤكد
صوابية طرحنا أن صراعنا مع اليهود هو صراع
ديني، وليس صراعاً قومياً أو غير ذلك، والحقيقة
أننا لا نخجل من نعت الصراع بالديني لأنها هي
التسمية الربانية للصراع، نحن لا نحارب اليهودية
كدين، ولكن الاحتلال فرض علينا المعركة دينياً
ونحن ضد المشروع الصهيوني في أرض فلسطين
الذي تغطي بغطاء الدين لمحاربتنا.

وأكد عطون أن المطلوب في الوضع الطبيعي
رسمياً وشعبياً أن تحرر مدينة القدس وأن تعود
لحاضنتها العربية والاسلامية، وأن يحرر المسجد
الأقصى المبارك الذي يمثل عقيدة أمة، لأن القدس
هي بوابة السلم كما هي بوابة الحرب على مدار
التاريخ بأسره، ومررت على مدينة لقدس غزوات
واحتلالات كثيرة جداً فاقت ١٨ احتلال، كلها
مضت واندثرت وبقيت القدس وبقي المسجد
الأقصى رافعا رأسه بأهله.

وطالب عطون أن يتم "استخدام كل ما نملك من
بطاقات انتصار بشكل مستعجل، لأن العالم اليوم لا
تحكمه منظومة قيم وأخلاق بل تحكمه منظومة
مصالح، عالمنا العربي والاسلامي لديه من المصالح
الكثير جداً، وأتكل على المستوى الرسمي والشعبي
من خلال الجامعات والنخب، يجب نستخد كل
بطاقات الضغط على الاحتلال والدول التي لها
علاقة مع الاحتلال من أجل كبح ممارساته في
مدينة القدس".

معركة مفتوحة

أكد النائب في المجلس التشريعي عن مدينة
القدس أحمد عطون، أن معركة أهل القدس مع
الاحتلال الاسرائيلي مفتوحة، وتجري حالياً من
نقطة صفر.

وقال عطون وهو مبعيد لمدينة رام الله أن
ما يجري في مدينة القدس الآن هو مجزرة
اسرائيلية بحق وجود المقدسيين وهويتهم
وتاريخهم ومقدساتهم وعلى رأسها المسجد
الأقصى المبارك.

وشدد النائب عطون على أن القدس بحاجة إلى
خطة طوارئ لإنقاذ ما يمكن انقاذه من المدينة،
وبحاجة إلى إستراتيجية عربية وإسلامية
فلسطينية مستعجلة لجعلها على سلم الأولويات.
وأشار عطون إلى أن العمليات الأخيرة هي ردود
فعل على حالة الظلم والقهر التي يعيشها أهل
القدس، وخاصة عند المساس بمقدسات الأمة
ومنها المسجد الأقصى المبارك، وقال: "نحن
كأهل مدينة القدس نعتبر الحامية الأخيرة
للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى، إن قصر
المسلمون والعرب والفلسطينيون فالحامية
الأخيرة هي أهل القدس للدفاع عن المسجد
الأقصى، وأهل القدس يقولون برسالة واضحة
أننا سنحمي المسجد الأقصى بدمائنا وأبناءنا
وأجسادنا ولن ننتظر أحد".

وتابع: "ملفات كثيرة يعاني منها أهل القدس
منها مصادرة الأراضي، وهدم للبيوت، وقتل
لأبنائهم إما حرقاً وإما شنقاً، وهم بالتالي
يدافعون عن وجودهم لأن المعركة هي معركة
وجود، والمعركة مفتوحة بينهم وبين الاحتلال
من نقطة الصفر بوسائل مختلفة، رأينا هذه
الحالة نتيجة الكبت الطويل والقهر والظلم
المتواصل".

وأوضح عطون أن عمليات المقاومة لم تتوقف
ولن تتوقف، وأهل القدس في مواجهة مع الاحتلال
منذ اليوم الأول لاحتلال المدينة المقدسة، وهم
يتعرضون لأشد هجمة من قبل الاحتلال، فأعداد
المعتقلين من أبناء مدينة القدس في تصاعد
مستمر، وعدد الأطفال المعتقلين من القدس في
سجون الاحتلال هو الأكبر، والآن يصل العدد
من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ معتقل مقدسي في سجون
الاحتلال تقريباً.

وأكد عطون أن وتيرة عمليات المقاومة زادت

وفد من التشريعي يلتقي المرصد الأورومتوسطي لبحث التعاون المشترك



والسياسات التشريعية، موضحاً أن لدى المرصد فريق كامل من الباحثين والعاملين خارج الأراضي الفلسطينية مهتمين بالموضوعات التي تخدم القضية الفلسطينية.

ونوه عبده إلى أن المرصد لديه تواصل مع العديد من الجهات الأوروبية ويتواصل مع جهات صنع القرار في أكثر من مكان.

بدوره شكر ثروت البيك إدارة المرصد الأورومتوسطي على جهودهم الميدانية التي قدموا بها خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني، وجهودهم المتواصلة كذلك في القضايا الانسانية المتعلقة بقطاع غزة على وجه الخصوص.

وأكد على أهمية العلاقات التي تربط المرصد بالجهات الأوروبية المختلفة وضرورة استخدامها لإيصال الصوت الفلسطيني، وتفعيل الضغط على الاحتلال الاسرائيلي لوقف انتهاكاته المتواصلة لحقوق الانسان.

التقى وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني يضم الوكيل المساعد ثروت البيك ومدير البحوث البرلمانية عبد الله أبو لوي بإدارة المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان لبحث التعاون المشترك.

وأكد الوكيل المساعد للمجلس التشريعي ثروت البيك أن اللقاء يأتي لتعزيز التعاون بين المجلس التشريعي والمرصد في المجال البحثي، وتبادل التقارير والأبحاث التي تخدم عمل المجلس التشريعي، وتساعد المجلس التشريعي على القيام بعمله بناء على أسس بحثية وتقارير وإحصائيات موثقة وحقيقية.

من جانبه قدم رئيس المرصد الأورومتوسطي د. رامي عبده نبذة عن عمل المرصد مؤكداً أن جميع المقدرات الخاصة بالمركز والتقارير التي يصدرها تحت خدمة وتصرف المجلس التشريعي.

وأشار عبده إلى أن جميع الدراسات والأبحاث التي أعدها المرصد لها علاقة بطريقة أو بأخرى بالنظام

الاحتلال يفرج عن النائبين "منصور ومبارك" من الضفة



بعض نواب الضفة لدى استقبالهم النائب مبارك فور الإفراج عنه

فيما اعتقلت النائب مبارك عدة مرات، كان آخرها خلال الحملة الأمنية التي شنها الاحتلال في الضفة المحتلة إبان عملية خطف المستوطنين الثلاثة في الخليل، وأحاله إلى الاعتقال الإداري لأربعة شهور ومن ثم تم تجديده لشهر إضافي.

يذكر أن عدد نواب المجلس التشريعي في سجون الاحتلال بلغ ٢٣ نائباً، في مقدمتهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك.

أفرجت سلطات الاحتلال عن النائبين في المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح، ياسر منصور، (٤٤ عاماً) من مدينة نابلس بعد مكوته مدة عامين في الاعتقال الإداري، وكذلك عن النائب أحمد مبارك من رام الله بعد اعتقال إداري دام خمسة شهور.

وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت النائب منصور عقب دهم منزله في بلدة زواتا غرب نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، في (نوفمبر) ٢٠١٢، وحولته للاعتقال الإداري فوراً.

الكرامة وتثار للمقدسات

ما زال شعبنا يعاني الأمرين في القدس جراء اعتداء الاحتلال ومستوطنيه على الممتلكات والمؤسسات والأعراض، فمن ناحية الاحتلال ماضي في غيه بحق القدس وأهلها ومسجدها المبارك، ومن ناحية أخرى فإن سياسته الرامية لتهويد المدينة في تصاعد مستمر، "البرلمان" استشرفت آراء نواب المجلس التشريعي فيما يجري في القدس وأعدت التقرير التالي:

العميلة والخائنة، وهناك كذلك دول إقليمية أصبحت الآن على تنسيق مباشر معهم".

وشدد أبو راس على وجوب الدعم باتجاه انتفاضة عارمة وانتفاضة شعبية فلسطينية، أما على الصعيد الاقليمي فأشار إلى وجوب رفع الغطاء عن هذا العدو المجرم، قائلاً: "نريد من الدول العربية والاسلامية أن تتعامل بوطنية وبانتماء حقيقي وبشعور بالمسؤولية، والمؤسسات يجب أن تقوم بدورها، والشعب العربي والاسلامي يجب أن يثور ثورة عارمة لأن القدس والمسجد الأقصى ليس لأهل فلسطين وحدهم بل للأمة جمعاء".

تنسيق مضر بالقضية

من جهته استهجن النائب عاطف عدوان بشدة تصريحات عباس ضد عملية القدس البطولية، وتعزيتة للحاخامات الصهاينة ورفضه تعزية أهل الشهداء.

وقال: "بعدما أدان عباس عملية القدس ورفضه تعزية أهالي الشهداء، أستغرب ماذا بقي على شعبنا الفلسطيني حتى يخلعوا أبو مازن من منصبه في رئاسة السلطة؟؟".

مضيفاً بأن التنسيق الأمني وحظر المقاومة في الضفة جراً الاحتلال على القدس وأهلها، وقال: "إن التنسيق الأمني مع الاحتلال ومنع المقاومة من تنفيذ أي عمليات فدائية في الضفة الغربية والقدس هو السذي جراً الدولة العبرية واليهود على الاعتداءات المستمرة على مدينة القدس والمسجد الأقصى".

مضيفاً بأن الدولة العبرية والمستوطنون اليهود يواصلون انتهاكاتهم لمدينة القدس والمسجد الأقصى تمهيداً للسيطرة عليه، وكان آخرها إغلاقه بشكل كامل مؤخراً وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٧م.

وشدد عدوان على أن الاحتلال لم يكن ليتجرأ سواء أفراداً أو مؤسسات على الاعتداء على القدس والمسجد الأقصى المبارك لو لم يكن من قيادات الشعب الفلسطيني من يفتخر بأنه يدافع عن امن إسرائيل أثناء الحرب على غزة ولم يسمح لأهل الضفة الغربية نصرة إخوانهم في قطاع غزة. وأضاف: "هم (الاحتلال) يكيّدون للأقصى وهم يدرّكون أن من الفلسطينيين من يدعم مواقفهم ويمنع المقاومة من التصدي لهم بالتنسيق الأمني مع الاحتلال".

القدرات العربية وسوقها نحو التآكل والضمور".

العلماء والدور المطلوب

بدوره تساءل النائب في المجلس التشريعي د. مروان أبو راس عن دور علماء الأمة العربية والاسلامية تجاه ما يجري من اعتداءات بحق القدس والمسجد الأقصى من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال الصهيوني.

ودعا النائب أبو راس علماء الأمة العربية والاسلامية إلى الخروج بتأصيل شرعي واضح مدعم بالأدلة الشرعية بحكم الصمت عن الاعتداءات على القدس والمسجد الأقصى، وحكم التفاوض مع المحتل، وحكم التنازل عن القدس، وحكم التنسيق الأمني والخدمات المجانية المقدمة للاحتلال.

وأكد أبو راس أن على علماء الأمة أن ينهضوا ويقودوا الأمة إلى ثورة عارمة من أجل دعم القدس، لأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الصمت عما يجري في المدينة المقدسة والمسجد الأقصى، التي تعتبر مقدسات إسلامية لكل الأمة وليس لأهل فلسطين فقط.

وأشار أبو راس إلى أن اليهود هم من بدء الصراع في أرض فلسطين على أساس ديني باعتبار أن "أصل تأسيس دولة الاحتلال بني على أساس ديني وليس على أساس سياسي أو عرقي، واليهود لم يولدوا في فلسطين حتى يعودوا إليها، وانما هم جاءوا الى فلسطين لأنها أرضهم وأرض أنبيائهم كما يزعمون زوراً، ولذلك هم الذين بدأوا تأسيس هذه الدولة على أساس ديني وهم من أصروا على أن يكون هذا الصراع ديني وليس نحن، وهم يمارسون جميع أنشطتهم على أساس ديني، شعاراتهم على أساس ديني، الرايات التي يرفعوها على أساس ديني، ولذلك هم من يتحمل مسؤولية اندلاع هذا الصراع الديني".

وأكد أبو راس أن العمليات البطولية التي تجري في القدس سوف تبقى وتمتد على مساحة الوطن، لأن العنف لا يولد إلا العنف، والدم لا يأتي إلا بالدم، والعسود الآن فجر حي كامل في القدس بحجة تفجير منزل أحد أبطال عمليات المقاومة.

وتابع: "الساحة الفلسطينية برمتها متجهة إلى التصعيد، لأن العدو لا يفهم لغة التهذئة ولا السلام ولا الحوار، والاحتلال هو من بدأ التصعيد وهو من يريد انهاء هذه الموجة بإذلال الشعب الفلسطيني ورغماً عنه وصولاً إلى قهره، والمصيبة الكبرى هي أن هناك من يعينه من عباس وزبائنه وأجهزته



آفاق آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

القدس.. الضفة.. غزة:

المؤامرة واحدة

يواصل الاحتلال عملياته الإجرامية في القدس على المستويات كافة، فحكومته مستمرة في تهويد القدس وسلخها عن محيطها وعمقها العربي والإسلامي، من خلال القوانين والقرارات الباطلة التي تسنها ليل نهار، وكذلك برلمانهم المشئوم ماضي في سن التشريعات الزائفة لتحقيق ذات الهدف.

وفي ذات الوقت تطلق حكومة الاحتلال العنان للمستوطنين المتطرفين لممارسة كل أنواع الإرهاب ضد الأبرياء من أبناء شعبنا في القدس وفي الضفة الغربية، تحت رعاية وحراسة عناصر الشرطة الصهيونية.

ما يجري في القدس من حرق وشنق وقتل وذبح وانتهاكات مستمرة بحق المقدسات، بل وتدنيسها، وهدم البيوت بذريعة عدم الترخيص، وكل ذلك يتم في ظل صمت السلطة التي لم تحرك ساكناً من أجل أهلنا ومقدساتنا.

وفي الاتجاه الموازي تقوم السلطة بإعادة صياغة العقول الفلسطينية في الضفة وفقاً لأجندة غربية مشبوهة، ممولة أمريكياً ومرضى عنها أوروبياً، فالأجهزة الأمنية هناك مستمرة في التنسيق مع الاحتلال حتى قال أحدهم في تسجيل مسرب: «لقد مارسنا كل أنواع التنسيق مع الجانب الآخر، وأنشأنا جيلاً كاملاً يؤمن بالتعاون والسلام، لكننا لم نجنى أي شيء، ولم تعطينا إسرائيل ولو القليل من الحقوق».

حينما شرع الجنرال الأمريكي دايتون بالإشراف المباشر على تدريب عناصر وأفراد الأمن في الضفة، كان قد وضع نصب عينيه هدفاً بالغ الأهمية بالنسبة لحكومته وسياسة بلاده، وهو تطويع وتدريب الجيل الفلسطيني وصناعة آخر تحت مسمى (الفلسطيني الجديد) ليقوم على خدمة الاحتلال وتحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة.

هذا كله يحدث في القدس والضفة بتخطيط مباشر من الاحتلال وأمريكا والغرب، وتنفيذ من السلطة، في مخطط دولي ومؤامرة واحدة تستهدف الكيان والوجود الفلسطيني، أما عن غزة فحدث ولا حرج، فهي ما زالت تن، ومعاناتها تتزايد لحظة بعد لحظة، دون أن تلفت هذه المعاناة نظر أحد من أرباب السياسة في مؤسسة الرئاسة الفلسطينية.

غزة التي خاضت ثلاثة حروب في بضع سنوات، وعانت من الحصار، وإغلاق المعابر، وقلة الإمكانيات، بالإضافة لأزمات من العيار الثقيل كالكهرباء، وقلة مياه الشرب وتلوثها، وتفشي البطالة في صفوف شبابها، وغير ذلك من المشكلات والأزمات، وعلى الرغم من ذلك كله يمارس بحق أهلها سياسة إدارة الظهر والتمهيش من قبل حكومة الوفاق التي لا تقيم وزناً لمعاناة قرابة مليوني فلسطيني يقيمون فيها.

وبالتالي فقد بات واضحاً أن القدس يتم التآمر عليها من حكومة الاحتلال لتهويدها وقلع أهلها منها، والضفة واقعة تحت تأثير حكم السلطة وأجهزتها القمعية، التي تلاحق كل بذرة متوقفة للمقاومة، وتعمل دون كلل ولا ملل لإجهاض أي انتفاضة قادمة، وغزة تحاك خيوط المؤامرة ضدها بمشاركة عدة أطراف، محلية وإقليمية ودولية بغية إخضاعها.

وأمام هذا الواقع المرير والمؤامرة الكبرى ما زالت بعض الأطراف في المعادلة الفلسطينية تصر على السعي للحصول على دولة وهمية شكلية ولو في رام الله أو المقاطعة فقط، الأمر الذي يندر بكارثة وطنية من شأنها إسقاط وإخراج بقية فلسطيني من كل الحسابات، وتعطيل مشروع التحرير لعشرات السنوات لا قدر الله.

لذلك أضحى من الواجب محاربة هذا الفريق المفرط بالحقوق والثوابت إن هو استمر على نهجه وغيه، قبل أن يجهز على بقية الأحلام الوطنية.

النائب العبادسة: الوضع الحالي في القطاع ينذر بانتهاء عام

في القطاعات الخدمائية كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها



قال النائب يحيى العبادسة: "إن إسقاط محمود عباس يعد حالياً أولوية كبرى لإنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني".

ودعا النائب العبادسة في تصريح صحفي، لحشد ثلث أعضاء المجلس التشريعي للتأكيد على عدم شرعية عباس.

وأكد العبادسة أن رغبة محمود عباس في الاستفراد بالحكم والاحتفاظ بكل السلطات هو ما يدفعه للاستمرار في تعطيل انعقاد المجلس التشريعي، مشيراً إلى أنه يستمد قوته من الالتزام بوظيفته الأمنية ممثلة بالتنسيق الأمني، واحتواء قيام انتفاضة جديدة، ومن أدواره الإقليمية والدولية في التحالف الدولي ضد الحركات الإسلامية.

مصالحة عاقلة

ونوه العبادسة إلى أن المصالحة الآن عاقلة والشراكة معطلة، مشيراً إلى أن حركة حماس قدمت الكثير من أجل إنجاح المصالحة وتحقيق الوحدة، وتنازلت طواعية عن حقها في الحكم، يحكم أنها حزب الأغلبية، من أجل مصلحة شعبنا العليا، وتحقيقاً لمبدأ الوحدة الوطنية، ولكن عباس لم ينف بالتزاماته المنصوص عليها في بنود المصالحة، فلم يصدر مرسوماً لانهقاد المجلس التشريعي، كما كان متفقاً عليه، ولم يدعو الإطار القيادي الموحد لمنظمة التحرير للاجتماع، ولم يصدر مرسوماً للانتخابات وعلى النقيض، من كل ذلك، فهو يصدر أوامره إلى حكومة الحمد لله بالامتناع عن القيام بواجباتها اتجاه قطاع غزة.

عباس يعاقب غزة

وشدد العبادسة أنه رغم مرور ستة أشهر على تشكيل الحكومة لازال قطاع غزة يعاني من الحصار وعدم الأعمار، وقطع الرواتب عن الموظفين، وإغلاق المعابر، وعدم دفع موازنات تشغيلية للوزارة، وعدم تشغيل محطة الكهرباء، وقال: "نحن نعيش عملية تعذيب ممنهجة ومخططة ومقصودة للشعب في غزة، فعباس يعاقب غزة ويثأر من أهلها العظام، لكسر معنوياتهم وإذلالهم".

وذكر العبادسة أن حكومة الوفاق جاءت وفق اتفاق

الشاطئ، وبالتوافق بين حركتي حماس وفتح، وبمباركة الفصائل، وهي حكومة مؤقتة لمدة ستة أشهر، وتم تحديد مهامها ووظيفتها برفع الحصار والأعمار وتوحيد المؤسسات وإنهاء حالة الانقسام، والتحضير للانتخابات عامة (مجلس وطني، وتشريعي، ورئاسة).

مضيفاً: "ولكن للأسف ومنذ تشكيلها إلى اليوم لم يقم أي وزير من حكومة الحمد لله بالتواصل مع وزارته في قطاع غزة، وقطاع غزة يسير بحركة القصور الذاتي، ويعاني من فراغ قيادي حكومي، فحكومة هنية سلمت الحكومة، وحكومة الحمد لله تمتنع عن استلام عملها، والقطاع يعيش حالة فراغ قد تؤدي إلى الفوضى".

وتابع: "أمام هذه الحقائق فإن حكومة التوافق رسبت في جميع الاختبارات الوطنية، وأن الأوان أن تسقط وأن تشكل حكومة وحدة وطنية، وتقوم مقامها".

وحول الأفق المستقبلية لوضع قطاع غزة أفاد



نواب محافظة غزة ورئيس البلدية في مؤتمر صحفي حول تداعيات المنخفض الجوي